القضية الكردية فى العراق من معاهدة سايكس بيكو مايو/ آيار ١٩١٦ حتى معاهدة يونيو/ حزيران ١٩٣٠

ا. صلاح أحمد هريدى على
قسم التاريخ– كلية الآدآب
جامعة دمنهور

تتناول هذه الدراسة تطور القضية الكردية منذ الحرب العالمية الاولي (١٩١٤ – ١٩١٨م) والظروف التى مهدت لعقد التسويات لمناقشة القضايا التي خلفتها تلك الحرب وقراراتها, والتركيز على القضية الكردية في العراق قبل معاهدة سايكس / بيكو , مايو / آيار ١٩١٦ حتي معاهدة ١٩٣٠ يونيو / حزيران ١٩٣٠ وتطور هذه القضية بعد تلك المعاهدة .

ونبدأ بالكردستان في الجغرافية الطبيعية , حيث يذكر باسيل نيكيتين, أن هناك نقطتان هامتان في جغرافية آسيا الوسطي وهما: جبال أرارات , وخليج الإسكندرون , ففي جبال أرارات عند سلسلة ضخمة من الجبال تتجه جنوبًا على مسافة ألفى كيلو متر ثم تتشعب وتنحرف نحو الجنوب الشرقي حتي الخليج الفارسى, وتقع جبال الأكراد بين أرارات وجبال جلاميرع , وتحدها شمالاً قمم جبلي أرمينيا وجنوبًا هضبة أذربيجان , وهي أقل علوًا من جبال الأكراد , ثم هضآب بلاد فارس وهي شاهقة الإرتفاع, وهكذا فإن جبال الأكراد مع بحيرة أورمياه تشكل شبه منخفض محصور بين قمم أكثر منه إرتفاعًا، وفي الواقع فإن إرتفاع حوض بحيرة أورمياه يتراوح بين ١٢٢٠ مترًا و١٤٠٠ متر. أما خليج الإسكندرون فهو نقطة إنطلاق لسلسلتين من الجبال , سلسلتى طوروس الشمالية الجنوبية[١] وبهذه الجبال أهمية كبرى فهى خزانًا للمياه يغذي أنهار دجلة والفرات والزآب , ومن ثم فهى شرايين حيوية لهذه البقعة من العالم . وتقع جبال زغروس في الجنوب الشرقي من أرمينيا وهي تشكل الحدود الطبيعية بين إيران والعراق , ولا يفصلها عن أرمينيا سوي جبال "صرْ كعر مار" , ويميز الجغرافيون الإيرانيون في جبال زغروس ثلاث مناطق هي[٢]:

(١) باسيل نيكيتين: الأكراد, أصلهم, تاريخهم, مواطنهم, عقائدهم, عاداتهم, آدآبهم, قبائلهم, قضاياهم, طرائف عنهم, قدم له المستشرق الشهير لويس ماسينون, دار الروائع, بيروت, ١٩٩٩, ص٢٧.

(٢) نفسه, ص٢٨، ٢٩.

الأولي: منطقة كردستان المكرى , وتبلغ أعلي قمة فيها ٣٢٠٠ متر, وهي تتضمن حوضي مياه , بحيرة أورمياه، وحوض دجلة مع رافدة الزآب الأصفر.

الثانية : منطقة كردستان الكرمنشاهاني وتعرف بإعتدال إرتفاعها , وقد كانت ممرًا لجيوش داريوس ملك الفرس ثم لجيوش الإسكندر، وتحتوى على بعض الوديان والسهول الخصبة , وترويها مياه نهرى غمزاب , وكراسُو، وتزدهر فيها مدينة كرمنشاه وسكانها حضر على عكس سكان الجبال البدو الرعاة.

الثالثة: منطقة أردلان المعروفة بالكردستان الفارسي ويبلغ طولها من الشمال إلى الجنوب مائتي كيلو تقريبًا ويحدها شمالاً منطقة سايْنكلا , وغربًا منطقة السليمانية وكركوك , وجنوبا وادي نهر الديالا , وجنوباً غَرُوْ، وهمدان , وتشكل أردلان محافظ مهمة خصبة بها أنهار عدة أهمها نهر كيزلوزن, أما ما يخص كردستان العراق فإن حدوده الشرقية والشمالية , والشمالية الغربية واضحة المعالم لأنها حدود سياسية دولية بين دولة العراق وجيرانه الإقليميين (إيران، وتركيا، وسوريا) أما حدوده الجنوبية , والجنوبية الغربية فهي محل خلاف شديد بين الكثير من المؤرخين والسياسيين , سواء أكانوا عربًا أم كردًا من الأجانب, غير أن الرأي الراجح يذكر أن سلسلة تلال حمرين تمثل الحد الفاصل بين إقليم كردستان والعراق وبقية الأراضي العراقية الإيرانية , ويمر باتجاه الشمال الغربي حتي يصل إلى منصورية الجبل , ومنها على طول الضفة الغربية من بحيرة حمرين ثم يمر بمحاذاة الطرف الجنوبي لسلسلة جبال حمرين حتي يصل إلى الفتحة، ومنها بإتجاه الشمال خلال مجري نهر دجلة، حتي يصل إلى مدينة الموصل , ثم يتجه نحو الحدود العراقية السورية[١]

وبهذا يقع إقليم كردستان العراق بين دائرتي عرض ٣٤٠٧ – ٣٧٠٢٢ شمالاً وبين خطي طول ٤١٠٨ – ٤٦٠١٦ شرقًا , وتبلغ حدود إقليم كردستان العراق مع تركيا ٣٧٧ كم , ومع المحافظات الوسطي من العراق ٥٥٥ كم , ليكون مجموع طول حدوده ١٧٢٧ كم , وتصل مساحته إلى ٧٣٦١٨ كم , أي حوالي ١٧٪ من إجمالي مساحة العراق ككل , ومعظمها صالح للإستيطان السكاني، وممارسة الأنشطة البشرية في ظل توافر الظروف الملائمة[٢]

وعليه فالموقع الاستراتيجي لكردستان بوقوعه عند مفترق الطرق التي تربط آسيا مع أوروبا ومنطقة قوقازية مع بلاد ما بين النهرين والبحر المتوسط، وغني كردستان بالثروات المعدنية فائقة الاهمية لاسيما النفط , كلها عوامل أهلت كردستان لأن تكون من المناطق الحساسة في العالم التي أصبحت مطمعاً للغزوات الإستعمارية وحلبة الصراع الإقليمي المحتوم على مر العصور[٣]

---

(١) محمود زايد , دولة كردستان المستقلة والمؤامرات الغربية والإقليمية لاجهاضها , دار الرواق الأزهري , القاهرة , ١٤٣٦ هـ / ٢٠٠٥ , ص٢٤ , إنظر الخريطة رقم (١)

(٢) نفسه, ص٢٥

(٣) نفسه , ص٢٦.

وعندما نشبت الحرب العالمية الاولي (١٩١٤ – ١٩١٨) لم يكن للأكراد مصلحة فيها , اذ لم تكن لهم دولة خاصة بهم يدافعون عنها ولا مصالح قومية تحتم عليهم الدخول طرفًا في النزاع , وبرغم ذلك وجد الأكراد أنفسهم وقد جرفتهم أحداث الحرب للاشتراك في القتال على الجهتين القوقازية والعراقية , فقد انضموا إلى جانب الدولة العثمانية في الحرب حيث تمكن العثمانيون من توجيههم لقتال المسيحيين من الأثوريين والأرمن الذين تحالفوا مع الحلفاء , وأصيب الأكراد بخسائر مادية، وساهم في ذلك شباب الشعوب الأخري التى تورطت في الحرب، ولكنهم أثبتوا فائدتهم للعثمانيين في أداء المهم التي أنيطت لهم .

بالإضافة إلى جهود العثمانيين في إستمالة الأكراد إلى جانبهم وجدت كثير من القوى الأخري المشتركة في الحرب من الضروري أن يأخذ الأتراك العثمانيون بعين الإعتبار، فنشط عملاء الروس في شمال كردستان، كما نشط العملاء الألمان والبريطانيون في الجنوب حتي أن فاسموس قنصل ألمانيا في بوشهر أفلح في الحيلولة دون اتصال القوات الروسية بالقوات البريطانية مستعينًا بقبيلة السنجآبي الكردية" واستطاع عملاء بريطانيا أن يوشوا قبائل كالهور، وكوارن، وهورمان فقدموا لهم الذهب وقطعوا الوعود وحرضوهم على قبيلة السنجابي، وقد نجحوا في إقامة اتصالات مع الشيخ محمود[١] في نهاية الحرب , أما عملاء الأمريكان فكانوا المبشرين الذين لعبوا دورًا بارزًا ففي آبريل ١٩١٥ تم التوقيع على إتفاق سري عرف بإتفاقية الآستانة بين بريطانيا وفرنسا وروسيا" نص على حق الأخيرة في الاستيلاء على المناطق العثمانية والمنطقة المجاورة لها بحري مرمرة، والدردنيل وجزء من شاطئ آسيا الصغرى مقابل ذلك[٢].

(١) تصبح إستانبول (القسطنطينية) مدينة حرة

(٢) ضمان حرية الملاحة والتجارة في منطقة المضايق

(٣) تعترف روسيا بحقوق بريطانيا وفرنسا الخاصة في الأقاليم الآسيوية للدولة العثمانية على أن تُحدد هذه الحقوق بمقتضي إتفاق خاص .

(٤) تخضع الأماكن المقدسة وشبه الجزيرة العربية لحكم إسلامي مستقل

---

(١) ولد الشيخ محمود بن الشيخ سعيد البرزنجى سنة ١٨٨٢م، فى أسرة عُرفت بتوجهها الدينى والتصوف، وظهرت بعد انهيار إمارة بابان الكوردية، وبرزت كأسرة متنفذة بعد تولى السلطان عبدالحميد الثاني (١٨٧٦– ١٩٠٩)، فقد وحظيت برعايته، وساهمت الأسرة بناءً على دعوته فى الحرب الروسية العثمانية (١٨٧٧– ١٨٧٨)، عندما قاد الشيخ سعيد مريديه فى القتال، وكانت تلك المشاركة أول مشاركة للأسرة فى الحياة السياسية المستندة إلى السمعة الدينية،كان الشيخ سعيد مقربًا إلى عبدالحميد، وحصل بواسطته على مساحات شاسعة من الأراضى الزراعية، وعلى عدد من= =القرى، وتوطدت علاقته" حتى أنه زار إستانبول سنة ١٩٠٤، مصطحبًا نجله الشيخ محمود، والأهم من هذا أن السلطان عبدالحميد الثانى منحه الرموز الجفرية (الشيفرة) للاتصال برقيًا فى حالة حدوث طارئ فى السليمانية، ويفسر هذا أن كبار موظفي الدولة أخذوا يتوددون إليه ويسعون لكسب رضاه. وقد عزز هذا مكانته الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية فى المنطقة. (انظر، عبدالفتاح على البوتانى، دراسات ومباحث فى تاريخ الكورد والعراق المعاصر، دار سبيرنز للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠٠٧، ص٢٠٣).

(٢) سمعان بطرس فرج الله , العلاقات السياسية في القرن العشرين , الجزء الأول (١٨٩٠– ١٩١٨) الطبعة الثانية , القاهرة ١٩٨٠ , ص٤١٧، ٤١٨.

(٥) تقبل روسيا ضم المنطقة الوسطي الحيادية في إيران والتي نص عليها الإتفاق الروسي البريطاني لعام ١٩٠٧[١] إلى دائرة النفوذ البريطاني وفي نفس الشهر تم التوقيع على اتفاق سري آخر بين بريطانيا، وفرنسا، وروسيا، وإيطاليا وكان الهدف من هذا الإتفاق هو إغراء إيطاليا على الدخول في الحرب إلى جانب الحلفاء.

(٦) أن ينضم إلى فرنسا بلاد الشام وخليج الإسكندرونة وكيليكيا ذات الاغلبية الكردية حتي جبال طوروس في كردستان

(٧) تحصل بريطانيا على نفوذ لها في مناطق محايدة من إيران بحيث تكون من ضمنها مناطق جنوب شرق كردستان لأنها ستشكل حاجزًا من جهة الشمال طريق الوصول إلى آبار النفط في غرب إيران, حيث توجد شركة النفط الأنجلو/ إيرانية التى وسعت أعمالها بسبب احتياجات بريطانيا للنفط في إدارة عمليات الحرب، وكانت ظروف الحرب هي التى اضطرت بريطانيا موافقة روسيا في مطالبها" بالرغم من تخوفها من ذلك، فألمانيا متفوقة في جبهاتها الحربية في تلك الآونة وفي قلب روسيا نفسها يوجد حزب موال للألمان، وبذلك تكون غرب كردستان ومنطقة واسعة من شمال كردستان دخلت حسب هذه الإتفاقية ضمن منطقة النفوذ الروسي، وأن جنوب شرق كردستان دخلت ضمن منطقة النفوذ البريطانية[٢] وشكلت لجنة بونسن البريطانية عقب ذلك تجاه كردستان ممثلة في عدة وزارات في نفس العام بغية تشخيص المصالح البريطانية لمرحلة ما بعد الحرب في الدولة العثمانية , وتحديد الإجراءات اللازمة لتعزيز تلك المصالح بوسائل سياسية[٣].

أما بخصوص إتفاقية سايكس / بيكو مايو / آيار ١٩١٦ , فأثناء الحرب العالمية الأولي بدأت بريطانيا وفرنسا بالاشتراك مع روسيا القيصرية مباحثات حول الترتيبات المقبلة في الشرق الأوسط" بعد أن تنبأت هذه الدول بهزيمة ألمانيا والدولة العثمانية في الحرب، واشترك في المباحثات السير مارك سايكس Sir Mark Sykes وزير خارجية بريطانيا وتشارلز فرنسيس بيكو Charles Francis Bycot وزير خارجية فرنسا وقد توجها لروسيا حيث تباحثا مع سيرجي سازانوف وزير خارجية روسيا , وقد تضمنت المراسلات والمباحثات بين الدول المذكورة تقسيم ما تبقي من الدولة العثمانية بينهم , فيما عرف بإتفاقية سايكس / بيكو مايو / آيار ١٩١٦ وعلى الوجه التالي[٤].

خص فرنسا ضمن المنطقة الزرقاء ، منطقة الموصل في شمال العراق أي كردستان الجنوبي وهي المنطقة الغنية بآبار النفط، وكان المفروض أن تكون من الدول العربية تحت الحماية الفرنسية , كما خصها اقليم كليكيا

---

(١) آبرمت روسيا وبريطانيا إتفاقا في ٣١ أغسطس ١٩٠٧ لتسوية أوجه الخلاف التنافس بينها في أواسط آسيا، أي في التبت وأفغانستان وإيران. (انظر: سمعان بطرس فرج الله , المرجع السآبق , ص٢٤٣).

(٢) محمود زايد , المرجع السآبق, ص١٧٠.

(٣) نفسه , ص١٧١

(٤) حامد محمود عيسي , المشكلة الكردية , مكتبة مدبولي , القاهرة , ٢٠٠٢ , ص٤١٨.

أغلبية سكانها من الكرد[١] وغربي سوريا، ولبنان، وولاية أطنة[٢]،وخص روسيا ضمن المنطقة الصفراء والتى اشتملت على المنطقة الشرقية من الدولة العثمانية وهي أقاليم أرضروم , طرابيزون وآث , وبدليس وتكون في غالبيتها كردستان المركزية العثمانية , وهذه المنطقة تبلغ مساحتها ٦٠٠٠٠ ميل مربع من البحر الأسود، ومنطقة الموصل، وأورميه[٣]. واعترفت المعاهدة بحق روسيا في الدفاع عن مصالح الأرثوذكس في الأماكن المقدسة بفلسطين[٤]

وخص بريطانيا المنطقة الحمراء وبموجبها تستولي على منطقة جنوبي ووسط العراق بما فيها مدينة بغداد , وكذلك ميناءي عكا وحيفا في فلسطين، والمنطقة المحصورة بين الأقاليم التي تحصل عليها فرنسا وتلك التي تحصل عليها بريطانيا تكون إتحاد دول عربية أو دولة عربية موحدة , ومع ذلك فإن هذه الدولة تقسم إلى مناطق نفوذ بريطانية وفرنسية , ويشمل النفوذ الفرنسي شرقي سوريا وولاية الموصل (المنطقة أ) بينما يمتد النفوذ البريطاني إلى شرقي الأردن، والجزء الشمالي من ولاية بغداد حتي الحدود الإيرانية (المنطقة ب) وحصلت فرنسا وبريطانيا كل في منطقتها على حق الأفضلية في التجارة وإنشاء السكك الحديدية وفرض مستشاريها على الحكومة العربية كما يصبح ميناء الأسكندرونة ميناءً حرًا،وعندما علمت إيطاليا بإتفاقية سايكس / بيكو طالبت بضرورة تحديد المنطقة الساحلية حول أضاليا والتى نص عليها اتفاق آبريل ١٩١٥ سالف الذكر , وهكذا تم التوقيع على معاهدة سان جيرمان دي موريين (St Jean de Muurine) بين بريطانيا وفرنسا في آبريل ١٩١٧ والتى نصت على استيلاء إيطاليا على الجزء الجنوبي الغربي من الأناضول ويشار إليه بالمنطقة الخضراء , ويمتد نفوذ إيطاليا إلى منطقة أخري في غربي وأواسط الأناضول (المنطقة ج)[٥].

ولم ينفذ إتفاق سايكس بيكو بالنسبة إلى المنطقة الروسية في كردستان بسبب الثورة الروسية في أكتوبر ١٩١٧، وعقد الحكومة السوفيتية هدنة مع الدولة العثمانية في الخامس من ديسمبر / كانون الأول ١٩١٧، ثم معاهدة برست ليتوفسك في الثالث من مارس / آذار ١٩١٨ والتى نصت على أن تسحب روسيا قواتها من الدولة العثمانية إلى الجبهة الروسية من خط الحدود القائم بين الدولتين قبل اندلاع الحرب، وأما منطقة الموصل التى كانت من نصيب فرنسا، فقد انتقلت إلى البريطانيين بعد انتهاء الحرب , باتفاق الدولتين , أما منطقة كيليكيا فقد تركها الفرنسيون للأتراك الكماليين بموجب تسوية بين الدولتين وقعت في أنقرة في ٢٠ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٢١[٦].

---

(١) نفسه, ص٥٥.

(٢) سمعان بطرس فرج الله , المرجع السآبق, ص٤١٨

(٣) حامد محمود عيسي, المشكلة الكردية , ص٥٥

(٤) سمعان بطرس فرج الله , المرجع السآبق, ص٤١٩.

(٥) سمعان بطرس فرج الله , المرجع السآبق, ص٤١٩.

(٦) حامد محمود عيسي , المشكلة الكردية , ص٥٦.

وعقدت بعد ذلك إتفاقية باريس عام ١٩١٨ بين بريطانيا وفرنسا , ومثل فرنسا كليمنصو رئيس وزرائها , وبيشون وزير الخارجية , وقائد الجيش الفرنسي , ومن الجانب البريطاني اللورد الفريد ميلز وزير الحربية، واللورد روبرت سيسل، والممثلون العسكريون البريطانيون في فرنسا , وقد تم التوصل في هذه الإتفاقية إلى تقسيم ما عرف بـ" مناطق العمل في روسيا بينها – كالتالي[١]

– حدد مجال النشاط البريطاني في مناطق كردستان وأرمينيا وجورجيا والقفقاس، ومن هنا بدأت السلطات البريطانية تعد عدتها وتدعم قواتها في بلاد ما بين النهرين للاستعداد للتقدم شمالاً من بغداد لتبدأ ما عرف بالإحتلال البريطاني لجنوب كردستان والتي ستأخذ طآبعًا مغايرًا نوعًا ما عم كان عليه الحال في ولايتي البصرة وبغداد.

وفي مؤتمر الصلح في فرنسا في ١٩١٩ بباريس شرعوا في الحديث وللمرة الأولي عن الكرد في يناير وجاء في القرار الذي صاغه عضو الوفد البريطاني والشخصية العسكرية والسياسية البارزة في جنوب أفريقيا الجنرال ياخ سميث والمقترح على مجلس العشرة في ٢٩ يناير بعد ان ثبت ضرور سلخ المستعمرات عن ألمانيا" لإعتبارات استراتيجية ولأجل حرية جميع الأمم وأمنها ما يلي[٢]

اتفقت دول الحلفاء الكبرى والمحايدة وللأسبآب ذاتها خاصة بسبب حكم العثمانيين السيئ خلال تاريخهم كله على الشعوب الرازحة تحت نيرهم , وبسبب مذبحة الأرمن الرهيبة وغيرهم من الشعوب في الماضي، وكردستان، وفلسطين وشبه جزيرة العرب من الإمبراطورية العثمانية، وكان مشروع القرار بالوصايا المقدسة للحضارة التى تكفلها عصبة الأمم , وبصورة ملموسة بالنسبة للمجموعات (Communities) التالية سابقًا للدولة العثمانية.

وأعلن لويد جورج خلال المناقشة نفسها في ٣٠ يناير أنه ليست لدي بريطانيا أدني رغبة في أن تصبح دولة الانتداب على تلك الأراضي التى احتلتها مثل سوريا وجزء من أرمينيا، وهو يعتقد أنه لا يجوز القول نفسه عن كردستان وأجزاء من القوقاز رغم غناها بالموارد النفطية[٣].

وفيما يتعلق بالقضية الكردية اقترح لويد اعادة تقسيم جديد لكردستان , حيث أعطيت أجزاؤها الجنوبية لمنطقة نفوذ بريطانيا، والشمالية الغربية لفرنسا، والشمالية للولايات المتحدة وظلت كردستان الشرقية وحدها على شكل مقاطعة في إيران الشاهنشانية[٤]كما عرضت وجهة النظر الكردية على مؤتمر الصلح للبت فيها وقدمها

---

(١) محمود زايد , المرجع السآبق, ص١٥٩، ١٦٠.

(٢) حامد محمود عيسي , القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي (١٩١٤ – ٢٠٠٤) مكتبة مدبولي , القاهرة , ٢٠٠٥ , ص١٠١، ١٠٢.

(٣) حامد محمود عيسي , القضية التركية في العراق , ص١٠٤

(٤) نفسه ص١٠٦.

وقدمها شريف باشا[1] في مذكرة بتاريخ ٢٢ مارس ١٩١٩م، بوصفه رئيسًا للوفد الكردي فى المؤتمر، لكن لم يعترف به أحد رئيسًا للوفد سواه، بل لم يكن الوفد موجودًا عمليًا , وأعلنت في هذه الوثيقة المطالب المشروعة للأمة الكردية التى واجهت مطامع أرمينيا الإستعمارية وانحصرت هذه المطالب في تأسيس دولة كردية مستقلة وفق مبادئ تقرير المصير المعلنة في البنود الأربعة عشر للرئيس ويلسن[2].ولم يكن لمذكرة شريف باشا تأثير سياسي يذكر، فلم يول قادة مؤتمر الصلح أي اهتمام بهذه الوثيقة، ولا لصاحبها، لعدم وقوف أحد خلفه، يستوجب أن يعمل له حساب ولهذا السبب لم تحرك كلمة شريف باشا في مؤتمر باريس القضية الكردية قيد شعرة، بل إن هوارد سمَّي شريف باشا ممثلاً للأتراك الليبراليين الذين لا يتحملون المسئولية عن الحرب، والذين وقفوا في حقيقة الأمر إلى جانب وحدة أراضي تركيا ولذلك فشلت جميع محاولاته للقيام بدور في مؤتمر باريس[3]،وقد كان مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ بهذا الشكل أو ذاك أول مؤتمر في تاريخ المؤتمرات الدولية، حيث أعلنت فيه عن نفسها قوميات شعوب الشرق الأوسط بما فيها الشعب الكردي، ويستحق تدوين هذه الواقعة في التاريخ وذلك انها أشارت إلى الأهمية المتزايدة لظاهرة اجتماعية جديدة ومهمة[4].

وبعد ذلك جاء مؤتمر أرضروم فى أغسطس ١٩١٩، وجاء فى بيان هذا المؤتمر أن "ولايات أرضروم، وسيواس، وديار بكر، وخربوط، ووان، وبدليس هى جزء من الدولة العثمانية، لا يمكن سلخه أو تقسيمه تحت أية ذريعة كانت، ويأخذ المسلمون القاطنون فى هذه الأراضى بالحسبان الخصائص العرقية والاجتماعية لكل مجموعة من المجموعات، التى تتألف منها الأمة، وهكذا فإن جميع هذه العناصر الإسلامية تعتبر نفسها إخوة ولدوا من أب واحد وأم واحدة"[5].

وقرر الآتي :

١- أن جميع الأراضي العثمانية تعتبر وحدة واحدة غير قابلة للتجزئة

٢- في حالة تفكك الدولة العثمانية" على الأمة أن تقف صفًا واحدًا ضد أي إحتلال أو تدخل أجنبي.

---

(١) شريف باشا: شغل مناصب إدارية فى الدولة العثمانية، وترأس الوفد العثماني فى مؤتمر فرساى، حيث تخلى آنذاك عن صلاحياته كرئيس للوفد العثمانى، وأعلن نفسه ممثلاً لكردستان، فقدم إلى مؤتمر الصلح مذكرتين باسم الأكراد تتضمن مطالبهم (الأولى فى ٢٢ مارس/ آذار ١٩١٩، والثانية فى ١ مارس/ أذار ١٩٢٠) مع خارطة "كردستان المتكاملة". كما أجرى شريف باشا مع وفد الأرمن الطاشقانيين، حيث وجه معه بتاريخ ٢٠ يناير/ كانون الأول ١٩١٩ بيانًا مشتركا إلى = = مؤتمر الصلح. (انظر، جليلى جليل وآخرون، الحركة الكردية فى العصر الحديث، دار الرازى، بيروت ١٩٩٢، ص١٠٥).

(٢) حامد محمود عيسي , القضية الكردية فى العراق, ص١٠٧، ١٠٨.

(٣) نفسه، ص١٠٨.

(٤) نفسه, ص١٠٩.

(٥) جليل جليلي وآخرون، المرجع السآبق، ١٩٩٢، ص١٠٥.

٣- إذا أصبحت الحكومة المركزية في وضع لم تكن قادرة على حماية إستقلال الأمة وتأمين سلامة البلاد ووحدة أراضيها" تؤلف حكومة مؤقتة تأخذ على عاتقها تأمين هذين الميدانين الرئيسيين وتكون منتخبة من المؤتمر الوطني

٤- الإرادة الشعبية هي السلطة الحقيقية

٥- لا يجوز أن تمنح الأقليات غير العثمانية أي امتيازات أو حقوق تضر بسيادة الأمة أو بكيانها الاجتماعي

٦- لا مجال لقبول أي نوعة من أنواع الحماية أو الوصاية الأجنبية

نهجت المسألة القومية نهجًا جديدًا, فقد رفضت قرارات مؤتمر أرضروم مبدأ تقرير المصير للأقليات العرقية أو أى شكل آخر، بل لم يتضمن ذكر وجودها وجاء فيها[١]تؤلف الولايات الشرقية في آسيا الصغرى ولاية طرابيزون وسنجق جانيك وحدة تامة لا يتجزأ , وتدخل ضمن الدولة العثمانية كجزء متكامل , ولا يمكن أن تنعزل ولاية طرابيزون عن سنجق جانيك , مثلها مثل ولايات أرضروم وسيواس , وديار بكر، وخربوط، ووان، وبدليس التي تسمي بولايات شرق الأناضول ومعظم السناجق.

وأقر مؤتمر سيواس ٤ سبتمبر / أيلول ١٩١٩ مقررات مؤتمر أرضروم ورفضوا اقتراح الحماية الأمريكية أو أي حماية أجنبية أخري، ولم يشارك في مؤتمر سيواس سوي عدد من الكرد، والمناطق الكردية، ورغم ما للبيان الذي اتخذه الكماليون في مؤتمر سيواس في ١١ سبتمبر١٩١٩ من نزعة معادية للاستعمار , فقد كان يسري فيه روح التعصب القومي الذي يتجاهل حقوق الأقليات القومية والكرد بوجه خاص[٢]

وعقد مؤتمر في سان ريمو (١٨-٢٦) آبريل ١٩٢٠ نوقش فيه بسلخ كردستان الجنوبية على الأقل عن الدولة العثمانية، كما أن القضية تمس الدول الأوروبية الكبرى طالما ان كردستان تقع بجوار أرمينيا , وفي الوقت ذاته يرتبط مستقبلها بالنساطرة وبالكلدانيين المسيحيين , وتؤلف كردستان جزءً من ولاية الموصل التي من المرغوب فيه وضعها تحت انتداب بريطانيا، وقد يكون هناك أشكال مختلفة لحل المسألة الكردية، منها وضع جزء من البلاد تحت حماية بريطانيا، وفرنسا وإذا لم يؤد ذلك إلى نتيجة فينبغي فصل كردستان عن الدولة العثمانية وجعلها تحت حكم ذاتي[٣] وفي النهاية وافقت الدول المتحالفة الكبرى , وبما أن هذه الدول قد اتفقت على اختيار صاحب الجلالة البريطانية منتدبًا من قبلها على العراق , فان عصبة الأمم توافق على شروط الانتدآب التالية[٤].

المادة الأولي: يضع المنتدب في أقرب وقت على ألا يتجاوز ذلك السنوات الثلاث من تاريخ قيام الانتداب – قانونًا اساسيًا للعراق – يُعرض على مجلس العصبة للمصادقة" فينشر بأسرع ما يمكن , وهذا القانون يسن بعد

---

(١) حامد محمود عيسي , القضية الكردية في تركيا , ص١٤٦، ١٤٧.

(٢) حامد محمود عيسي , القضية الكردية في تركيا , ص١٤٩

(٣) نفسه , ص١١٠

(٤) نفسه, ص١١٨

أخذ رأي الحكومة الوطنية وبين حقوق الساكنين ضمن البلاد ومنافعهم ورغباتهم ويحتوى على مواد تسهل تدرج العراق وتطوره إلى دولة مستقلة.

المادة الثانية: يؤمن المنتدب للجميع حرية الضمير التامة، وممارسة الشعائر الدينية بكامل هيئاتها وأشكالها شريطة أن تكون متفقة مع النظام العام، والآداب، ولا تفضل فئة على أخري بتمييز في العراق بسبب الجنسية، أو الدين او اللغة , وعلى المنتدب أن يشجع التعليم بلغاتها القومية, ولا يعكر على فئة حقوقها، ولا يعارض في إقامة مدارسها الخاصة لتعليم آبنائها لغتها الخاصة" شريطة ألا يخالف ذلك خطط التعليم التي تسنها الحكومة.

المادة السادسة عشر . لا شيء مما في هذا الانتداب يمنع المنتدب من انشاء دولة مستقلة في ادارتها في المناطق الكردية إن شاء ذلك.

وقد لوحظ أن الدولة المنتدبة وباسم عصبة الأمم لم تنص على شيء ملزم ومحدد فما يتعلق بالشمال الكردي , بل تركت النص شبه غامض ويحتمل عدة حلول للمستقبل , وأعطت المفوض الساحة لوحده حرية التصرف في المراحل القادمة، وفي ضوء الأحداث المتلاحقة لم تلتزم مواد حبك الانتداب حكومة بريطانيا المنتدبة بأية قيود ملزمة لها في سياستها إزاء العراق , فهي لا تمنعها من اعلان دولة ذات استقلال ادارى في المناطق الكردية , لكنها لا تلزمها على ذلك , وتركت لها حرية التعاطي مع هذا الموضوع في ضوء مجريات المستقبل[1].

وفي أغسطس / آب ١٩٢٠ فرضت على الدولة العثمانية إتفاقية سيفر التي هي جزء من معاهدة فرساي , وكان أطراف الإتفاقية، هم: بريطانيا، وفرنسا، واليونان، وإيطاليا، ورومانيا، ويوغسلافيا، وتشيكوسلوفاكيا، وبولندا، وبلجيكا، واليابان، والحجاز، وأرمينيا الطاشقانية من جانب , وسلطان الدولة العثمانية في الجانب الآخر , وقد حضر المؤتمر كذلك وفد كردي يقوده شريف باشا , وقد تضمنت الإتفاقية فيما يختص بكردستان والموضحة في المواد ٦٢ , ٦٣ , ٦٣ , ما يلي[2].

(أ) فقدان الدولة العثمانية مناطق ما بين النهرين وجنوب شرق الأناضول وسوريا وهي المناطق التي يقطنها الكرد بالإضافة إلى المناطق العربية الأخري التي كانت تحت سلطة العثمانيين

(ب) كان المقصود بكردستان في إتفاق سيفر المنطقة الواقعة شرق الأناضول أي كردستان المركزية

(ج) منح الاستقلال الذاتي للكرد في كردستان والتنويه بإمكان منحهم الإستقلال، إذا ما أثبت الشعب الكردي رغبته في ذلك الاستقلال الذاتي لكردستان، كما ورد في سيفر كان مشروطا بتحفظات قوية وهي :

١) استفتاء أهالي المنطقة الكردية فيما اذا كانوا يريدون الإنفصال عن الدولة العثمانية أم لا ؟

٢) تعرض نتيجة الإستفتاء على عصبة الأمم حيث تقرر في ضوء ذلك ما اذا كان الكرد جديرون بالاستقلال أم لا.

---

(١) حامد محمود عيسي , القضية الكردية في العراق , ص١١٨، ١١٩.

(٢) حامد محمود عيسي , القضية الكردية في العراق , ص١٢٠ , على تتر توفيق, الحياة السياسية في كردستان , ١٩٠٨-١٩٢٧ , ترجمة تحسين آبراهيم الدوسكي، ومراجعة /عبد الفتاح على البوتاني , سييرز , مطبعة خاني , دهوك ٢٠٠٧ , ص ٣٠٤-٣٠٥

٣) إذا ما قررت عصبة الأمم جدارة الكرد بالاستقلال يبلغ ذلك إلى الدولة العثمانية التي عليها أن تنفذ قرارات عصبة الأمم في هذا الشان، ولا يمانع الحلفاء عندئذ انضمام كرد ولاية الموصل للدولة الكردية المقترحة.

كانت إتفاقية سيفر واهية لم تكن لتطبق على غير حكومة السلطان وهي حكومة لم يبق لها من السلطان سوي الاسم بعد أن فقدت سيطرتها على أكثر مناطق الأناضول الشرقي , وقد وصف مصطفي كمال إتفاق سيفر بأنها حكم بالاعدام على الدولة العثمانية" ولذلك فقد رفضها واتهم كل من قبلها بالخيانة , ومنهم الصدر الأعظم، كما رفضها المجلس الوطني الكبير[١] ودُعي لها السلطان محمد السادس لتوقيعها دون ان يكون له حق الاعتراض على بنودها[٢].

ولم يمض وقت طويل على معاهدة سيفر حتي تغّير موقف الحلفاء، فبعد تقدم الحركة القومية التركية برئاسة مصطفي كمال واستيلائهم على المناطق الكردية التي كانت تشكل القسم الأكبر من مشروع الدولة الكردية المنشودة , وعدم استعداد الترك لإجراء المباحثات حول تنفيذ بنود معاهدة سيفر، والصراع التركي العراقي والبريطاني على ولاية الموصل الغنية بالنفط، ورغبة بريطانيا في أن تبقي هذه الولاية تحت سيطرتها, ومن ناحية أخري كان لاقتران الحركة الكمالية من السوفيت أثر في تنصل الحلفاء عن تطبيق بنود المعاهدة إرضاءً للترك وإبعاداً لهم عن السوفيت، كما أنهم فضلوا وجود دولتين قويتين في تركيا وإيران لمواجهة الخطر السوفيتي، بدلاً من وجود دولة ناشئة, هذه جملة الأسباب التى أدت إلى أن تذهب جهود الكرد أدراج الرياح وتصبح ضحية للمصالح البريطانية والفرنسية[٣]

مؤتمر لندن (٢١ فبراير إلى ٢ مارس ١٩٢١)

وقد دعى البريطانيون إلى عقد مؤتمر في لندن يشترك فيه الوطنيون الأتراك الكماليون لإنقاذ سيفر، وقد ارسلت حكومة إستانبول ممثلين عنها إلى ذلك المؤتمر أيضا، حيث عقد جلساته في الفترة من ٢١ فبراير إلى ١٢ مارس ١٩٢١ وقد حاولت بريطانيا التدقيق بين مواقف حكومتي أنقرة وإستانبول ولكن انتهي هذا المؤتمر بالفشل بسبب اصرار وفد أنقرة برئاسة بكير سامي على ألا تكون سيفر أساسًا لأية تسوية، لذلك أدي فشل هذه المحاولات إلى تجميد الإتفاقية وعدم انتقالها إلى حيز التنفيذ وبرغم ذلك فلا شك أنها كانت مرحلة خطيرة في تطور المسألة الكردية[٤]

لقد كانت النهاية الرسمية لإتفاقية سيفر توقيع معاهدة لوزان ٢٤ يوليو ١٩٢٣، والواقع أن إتفاقية سيفر استبقت التقسيم النهائي للدولة العثمانية، بحيث تكون الدول التي سيتم إنشاؤها تحت سيطرة الدول

---

(١) حامد محمود عيسي , القضية الكردية في العراق , ص١٢١-١٢٢

(٢) رياض الصمد , العلاقات الدولية في القرن العشرين , تطور الأحداث لفترة ما بين الحربين ١٩١٤ , ١٩٤٠ , المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع , الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦, ص١١٣، ١١٤.

(٣) على تتر توفيق, المرجع السآبق, ص٣٠٤، ٣٠٥.

(٤) حامد محمود عيسي , القضية الكردية في العراق , ص١٢٢

الاستعمارية، سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة , وتخلت فرنسا عن الموصل لإنجلترا بغية الحصول على كليكيا، غير أن إتفاقية سيفر كانت واهية منذ بدايتها فحكومة السلطان التى وقَّع وفدها تلك الإتفاقية سرعان ما فقدت سيطرتها في أكثر مناطق الأناضول الشرقية، ورفض المجلس الوطني الكبير الذي انعقد في أنقرة وكذلك الحكومة المنتخبة التى يرأسها مصطفي كمال الإتفاقية. وقد تهشمت هذه الإتفاقية في الواقع وبطلت قيمها بالانتصار الذي أحرزته القوات الكمالية على الجيش اليوناني عند نهر ساكاري في صيف ١٩٢٢، وما أن حل سبتمبر أيلول عام ١٩٢٢ حتى كانت الدولة العثمانية برمتها تقريبًا قد تحررت من أيدي القوات الأجنبية ثم ألغيت السلطنة[١].

في ٢٤ يوليو ١٩٢٣ عقدت معاهدة لوزان، جاء فى المادة ٣٨ أن تتعهد الحكومة العثمانية بمنح جميع السكان الحماية التامة والكاملة لحياتهم وحريتهم دون تمييز فى العرق والقومية واللغة والدين، وفي المادة ٣٩ لن تصدر أية مضايقات بشأن الممارسة الحرة لكل مواطن عثماني لأية لغة كانت، إن كان ذلك فى العلاقات الخاصة أو فى العلاقات التجارية، أو فى حقلى الدين والصحافة، أو فى المؤلفات والمطبوعات من مختلف الموضوعات أو فى الاجتماعات العامة".

وهكذا، فإن نفى حقوق الأكراد القومية فى الدولة العثمانية، اكتسب فى لوزان، نتيجة تآمر الأمبرياليين فى دول الإئتلاف والرجعية العثمانية، الاعتراف والشكل القانونى. ولتقييم وجهة النظر هذه في معاهدتى سيفر ولوزان، فقد دُبرت بصورة سيئة سياسيًا، ولهذا لا يمكن تطبيقها ولا يمكن إعادة تاريخ الدبلوماسية السياسية ما بعد الحرب فى آسيا الصغرى، لكن هذه المعاهدة وإن اعترفت بمبدأ الحكم الذاتي لكردستان من بين المبادئ الأخرى، فإنها عززت القانون الدولى، فى حين أن معاهدة لوزان لم تفعل هذا، وتعد بالطبع من وجهة نظر القانون الدولى خطوة إلى الوراء[٢].

وبعد إقرار معاهدة لوزان ٢٤ يوليو / تموز ١٩٢٣ وتوزيع الأسلاّب وخاصة بين الدولتين العظميين آنذاك وهما بريطانيا وفرنسا اتخذت عدة تدابير من أجل ترتيب البيت المسلوب , وضمان استقراره الأمني، وساهمت عصبة الأمم في اللعبة الدولية حتي النهاية, عندما أقرت جملة ضمانات تتعلق بالأقليات القومية والدينية , وخصت الكرد ببعض هذه الضمانات كتعويض هزيل عما خسروه من مكاسب قومية وسياسية في معاهدة سيفر، وكان اللورد كيرزون وعصمت اينونو هما الممثلين الرئيسيين لبريطانيا وتركيا وكانت بريطانيا تطالب في هذا المؤتمر بحدود تزيد عن تخوم ولاية الموصل الشمالية في حين كانت تركيا تطالب بإعادة كل ولاية الموصل أو كردستان العراق إليها, وحدث نقاش انتهي إلى التوصل إلى معاهدة لوزان التى وقعت في ٢٤ يوليو / تموز ١٩٢٣ من قبل الدول المشتركة في هذا المؤتمر وكان من نتيجة التوقيع عليها أن احتفظت تركيا بكافة أراضيها الأصلية ولم يرد

---

(١) حامد محمود عيسي , القضية الكردية في العراق , ص١٢٣

(٢) جليلي جليل وآخرون، المرجع السآبق، ص١١٧.

ذكر للمسألة الكردية في متن المعاهدة بعكس إتفاقية سيفر ١٩٢٠ إذ لم ينص إلا على القول بوجوب احترام الحقوق الثقافية والدينية للأقليات والقوميات[١].وقد تعهدت تركيا في المادة الثامنة والثلاثين باعطاء الحرية الكاملة لكل سكان تركيا بدون تمييز بسبب المولد، أو القومية، أو اللغة، أو العنصر، أو الدين، أو العقيدة، وعلى تمتع الأقليات غير الإسلامية بحرية الحركة والهجرة

ويذكر حامد عيسي بالطبع كان الكرد والأرمن هم المقصودون بالعناصر القومية, كما نصت المادة التاسعة والثلاثون على حرية الأكراد في استعمال اللغة في حياتهم الخاصة وفي التجارة، أو ممارسة شعائرهم الدينية، أو في الاجتماعات العامة، وإعطاء الحكومة التركية للوطنيين الذين لا يتكلمون التركية كالكرد، والأرمن الحرية في استعمال لغاتهم الخاصة أمام المحاكم، كما نصت المادة الرابعة والأربعين على أن هذه الضمانات التي أُعطيت للأقليات غير الإسلامية بوجه خاص توضع تحت حماية عصبة الأمم، والمهم أن موضوع الكرد في معاهدة لوزان أصبح أقل التزاماً مما كان عليه في سيفر" فلم يصبح الحديث عنه في المعاهدات الجديدة حديث الإستقلال, إنما مجرد الرغبة الخيرة للدول المتحالفة نحو الأقليات[٢]

ولأن جمعية استقلال الكرد كانت تنظيمًا سريًا لم تتمكن من الاتصال بالدول لكن فرعيها في الموصل وبغداد تمكنا من مواصلة هذه النشاطات السرية , حول مزاعم العثمانيين في وجود التقارب الكردي العثماني ومطالبهم المتهافتة قدمت جمعية استقلال الكرد في ٧ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٢٤ مذكرة لعصبة الأمم في الوقت الذي وصل فيه الضباط الأعضاء في لجنة استقلال الكرد إلى الموصل , ولأن الصراع العثماني العراقي والبريطاني حول هذه القضية قد بلغ ذروته، فإن بريطانيا سمحت للسياسيين الكرد أن يقوموا بنشاطات معادية للعثمانيين في العراق بشكل موسع[٣]

وهكذا ابدلت معاهد سيفر بمعاهدة لوزان التى تجاهلت تمامًا حقوق الكرد وتطلعاتهم القومية، حيث لم يوافق الموقعون على فكرة استقلال كردستان، وتم الاكتفاء بالاسترشاد فى القسم الثالث من المعاهدة المتعلقه بحقوق الأقليات، وقد أضاعت لوزان الحقوق القومية للكرد فى الدولة العثمانية ووصف حركتهم خارج القانون وأصبحت كردستان مقسمة بصورة فعلية بين خمس دول أثبتت فيها الدولة العثمانية بأنها المستفيد الأكبر، وذلك بتمسكها بـ ٤٣٪ من أراضي كردستان، وحصلت إيران على ٣١٪ والعراق على ١٨٪، وسوريا على٦٪، والاتحاد السوفيتي على ٢٪[٤].

---

(١) حامد محمود عيسي , القضية الكردية في العراق , ص١٢٤.

(٢) حامد محمود عيسي , القضية الكردية في العراق , ص١٢٤،١٢٥.

(٣) على تتر توفيق , المرجع السآبق، ص٣٠٧.

(٤) نيرثار نعمان باجلوى، الحركة القومية الكوردية التحررية فى كوردستان تركيا (١٩٢٧ – ١٩٣١) دار سيريز للطباعة والنشر، مطبعة حجى هاشم، أربيل، ٢٠٠٧،ص١٠٨.

بذلك وضعت معاهدة لوزان نهاية للإزدواجية فى التعامل مع القضية الكرديه فقد حسمت بريطانيا والدولة العثمانية رفضها لفكرة منح الكرد دولة خاصة بهم ولم تعد بحاجة إلى دعمهم ومساندتهم بعد انتصار الحركة الكمالية، حيث فضلت الدولة العثمانية وضع الكرد فى حدودها تحت قبضتها الحديدية بدلاً من أن يكونوا مصدر تهديد لها إذا ما قامت فيه الدولة الكردية، أما بريطانيا فلم تجد ما يدفعها للاهتمام بآمال الكرد، وكان الاتفاق البريطانى التركي العراقي فى ٥ حزيران/ يونيو ١٩٢٦، لتقنين الحدود وتنسيق علاقات الجوار بين الحكومتين العراقية والتركية بمشاركة الحكومة البريطانية المنتدبة، وقد تضمن الإتفاق بنودًا تتعلق بعلاقات حسن الجوار والتعاون فى مواجهة أعمال النهب فى منطقة الحدود، وهو التعبير الظاهري لأعمال ونشاطات الكرد المسلحة على طرفي الحدود، والى مسافة ٧٦ كيلو مترًا داخل البلدين، تبدأ من حظ الحدود حسب المادة العاشرة.

وتنص المادة السادسة : " يتعهد الفريقان بأن يقاوما بكل ما لديهما من الوسائل أعمال الأفراد والعصآبات المسلحة التى تأتى أعمال الشقاوة واللصوصية عند منطقة الحدود وتمنعها من اجتياز هذه الحدود، ولوحظ فى هذه المادة أنها تنص على أن يقاوم الطرفان معاً أعمال العصآبات المسلحة ،وبتبادل كامل مشترك بينهما وليس كل فريق على حدة وداخل حدوده الدولية، ووقع المعاهدة نوري السعيد عن العراق، ورشدي بك نائب أزمير التركية، ولورنس تشارلس لندماي سفير بريطانيا فى أنقرة[١].

وأما عن موقف الكرد بعد معاهدة ١٩٢٦ العراقية البريطانية فقد كانت صفقة الحاق جنوب كردستان (ولاية الموصل) بالدولة العراقية الجديدة فى ١١ يناير / كانون الثاني ١٩٢٦، وفى حينه برر عبدالمحسن السعدون رئيس الوزراء ذلك بأن عدم إقرار هذه المعاهده معناه خسارة ولاية الموصل وكانت هذه المعاهده قد قررت استمرار الانتدآب البريطاني لمدة خمس وعشرين سنه وفى ١٨ يناير / كانون الثاني ١٩٢٦، أقرها مجلس النوآب العراقي بأغلبية ٥٨ نائبا ضد ٣ نواب[٢].

وقدمت الحكومة البريطانية هذه المعاهدة فى ٢ مارس / آذار ١٩٢٦ إلى سكرتير عام عصبة الأمم على شكل رسالة أرفقت بها مذكرة تناولت إدارة المناطق الكردية فى دولة العراق الجديدة، وليس الحكم الذاتي للكرد كما تضمنت المذكرة وعودًا مبهمة وغامضة ظهر بعدئذ أنها لم تطبق بصورة جادة ومخلصه، بل كانت سببًا أساسيا من أسبآب التذمر والانتفاضات الكردية المتلاحقة ففي يوليو / تموز ١٩٢٦ عاد الشيخ محمود وإستأنف الكفاح المسلح ضد الحكومة العراقية المدعومة من بريطانيا، وفى ١٩٣١ – ١٩٣٢ ثار الشيخ أحمد البارزاني ضد سلطات الانتداب البريطاني، والسلطات العراقية الحاكمة التى ظلت تعمل جاهدة على تهدئة الكرد وتضليل الرأي العام عن طريق المشروعات الجزئية، وإطلاق البيانات والتصريحات حول تطمين الأمانى القومية للشعب

---

(١) حامد محمود عيسى، القضية الكردية فى العراق، ص ١٢٦.

(٢) عبدالفتاح على البوتانى، الحركة القومية الكوردية التحررية، دراسات ووثائق، تقديم خليل علم مراد، دار سيريز للطباعة والنشر، كوردستان العراق، دهوك، ٢٠٠٤،ص ٦٧.

الكردي ولكن ظلت أيضاً قضية الحكم الذاتي لكردستان – العراق دون حل جذري بعد أن قمعت فكرة اقامة كوردستان مستقله بحد السيف والمناورات الإقليمية والدولية[١].

وجاء عقد معاهدة سنه ٣٠ يونيو/ حزيران ١٩٣٠ لتزيد الوضع توترًا فى كردستان. كانت عبارة عن حلف تطمينًا لرغبات الكرد، فقد أذاعت الوزارة السعيدية الأولي، بيانًا بجعل اللغة الكردية لغة رسمية فى الأماكن الكردية إستنادًا إلى المادة السابعة عشرة من القانون الأساسي، ولكن رغم ذلك ظلت الضغوط الحكومية والبريطانية مستمرة على الكرد لضمان الإبقاء عليهم كمواطنين فى الدولة العراقية حتي عقد معاهدة ٣٠ يونيو / حزيران ١٩٣٠، حيث أثار توقيع هذه المعاهدة القلق بين الكرد، ومما زاد فى هذا القلق ان المعاهدة لم تتضمن أية اشارة إلى الكرد أو إلى الاحتفاظ بالإمتيازات الكردية[٢].

وعُرضت معاهدة ١٩٣٠ على المجلس النيابي حيث أقرها بأغلبية، وأرسل فريق من الزعماء الكرد عرائض وبرقيات إلى الملك فيصل وإلى المندوب السامي البريطاني" يحتجون على عقد المعاهدة، وطالبوا عصبة الأمم بتنفيذ القرارات السابقة والخاصة بضرورة انشاء دولة كردية، وذهب وفد من البريطانيين والعراقيين، وأكدوا معارضتهم للحكم الذاتي، وقد واجهت هذه الزيارات لكردستان مظاهرات معادية خاصة فى مدينه السليمانية مما جعل رئيس الوزراء العراقي يتراجع فى قرارته، وإعلان يجعل اللغة الكردية فى الأماكن التى يقطنها الأكراد، وأن الحكومة عينت معاونًا خبيرًا فى الشئون الكردية للألوية الشمالية لمدير الداخلية وأسست دائرة للترجمة لتشتغل خصيصا بالشئون الكردية، كما أنها عينت مفتشًا للمعارف للتفتيش بصورة عامة المدارس فى لواء السليمانية والمدارس الكردية فى لواءي أربيل وكركوك كما الكردية التدابير لاحضار موظفين وضباط شرطة مسجلين، لهم الإطلاع على اللغة الكردية لاستخدامهم فى الأماكن الكردية ولكن هذه الخطوات لم تمنع من تفجير الوضع فى السليمانية وقد أنهت معاهدة ١٩٣٠ عهد الانتداب البريطاني على العراق واصبح العراق دولة مستقله، وقبل النقل الكامل من أيدي البريطانيين إلى أيدي العراقيين بدأ العهد الجديد يعمل على أن يشعر الناس بوجوده فى كردستان العراق[٣].

كان المفروض أن تجري الانتخابات البرلمانية فى صيف ١٩٣٠، كي يستطيع البرلمان عقد اجتماعه فى سبتمبر من ذلك العام للتصديق على المعاهدة المذكورة، وقد صمم المواطنون الكرد فى السليمانية على مقاطعة هذه الانتخابات ففي اليوم السادس ١٩٣٠ دُعي حوالي ثلاثين وجيهاً من وجهاء السليمانية إلى الاجتماع بسراي الحكومة فى السليمانية لانتخآب الهيئة التفتيشية لانتخآبات المجلس النيابي الجديد، واذ بجمهور يتجمع حول السراي يقذف الحجارة على الوجهاء المذكورين، لقد بدأت الحركة الجماهيرية بإضراب جماهيري شامل تعطلت فيه السوق والمدارس وتوقفت الأعمال فى السليمانية كلها حيث تحول الاضراب العام إلى تظاهرة كبيرة اشتركت

---

(١) نفسه، ص٦٧.

(٢) حامد محمود عيسي، القضية الكردية فى العراق، ص ١٢٨

(٣) نفسه، ص ١٢٨، ١٢٩

جماهير السليمانية والطلبه فيها بحماس وهذه الحركة تسجل نقطة إنعطاف فى الحركة الكردية، اذ سجلت تحولاً عميقًا فى الحديث، تحدث حركة وطنيه يقوم بها الحرفيون، والطلبة، والكادحون، والتجار الكرد، ولأول مرة فى التاريخ الكردي ينفرد المثقفون الحرفيون الكرد بتصدر حركة شعبيه بدلاً من رجال الدين والأمراء، لقد جاءت قوات الشرطة بعد أن شكا المتصرف أمر المتظاهرين لإنقاذ الموقف وقد جاءت هذه القوات واشتبكت مع الجماهير الكردية بالرصاص، التى أسفرت عن قتل أربعة عشر من الأهالي، وجندي واحد، أما عدد الجرحي فقد تجاوز المائة من الطرفين وكانت نتيجة هذه الاشتباكات أن تأجلت الإنتخآبات إلى حين آخر[١].

لقد اقتصرت هذه المظاهرات على أهل السليمانية ولم تشترك فيها المناطق الأخري من كردستان وقد ردت الحكومة على المعارضة الكردية الهادفه إلى تأخير الانتخابات بسرعة إجراءها، وقد استؤنفت فعلاً الانتخابات بعد أسبوع من هذه الأحداث بشكل صوري مكن نواب السليمانية من الحضور إلى حفلة افتتاح اجتماع المجلس النيابي التى جرت أول اكتوبر ١٩٣٠. وعند عرض المعاهدة على مجلس النواب الذي كان قد جري انتخابه خصيصًا لإقرار المعاهدة من قبل حكومة نوري السعيد نفسها، وقد أقرها بالأغلبية ولم يعارضها ألا عدد محدود من النواب، أما فى مجلس الأعيان فقد جري تمرير المعاهدة بأغلبية ١١ عضواً ومعارضة خمسة أعضاء[٢] وكان الثمن الوحيد المتواضع الذي حصل عليه العراق بعد اقرار معاهدة ١٩٣٠ أن بريطانيا فتحت الطريق أمامه لعصبة الأمم فى ٢ أكتوبر ١٩٣٢ وانتهي عهد الإنتداب البريطاني بشكله العلنى ولم يعد هناك مندوب سامى بريطاني فى العراق بل تحول إلى سفير بريطاني[٣]،ولقد كان للحدث الأول وقعه المؤثر والمباشر في أوساط الحركة القومية الكردية في العراق لأن بنود تلك المعاهدة لم تتضمن عند الإعلان عنها أية اشارة إلى الإمتيازات التى وعد بها الكرد بالعراق بعد إلحاق كردستان الجنوبية بالأخيرة, وفق القرارات التى أعلنتها عصبة الأمم في حينه[٤].

وعشية المفاوضات حول تلك المعاهدة ومنذ عام ١٩٢٩ قدم الكرد العديد من المضابط طالبوا فيها بتطبيق قرارات عصبة الأمم الخاصة بالحقوق القومية لهم ولكن دون جدوى, وخلال المفاوضات حول المعاهدة في ابريل / نيسان ١٩٣٠ قدم محمد الجاف نائب كركوك ومعروف جياووك نائب أربيل مذكرة إلى المندوب السامي بدأت بعبارة "نحن مندوبو الشعب الكردي نري من اللازم أن نعرض على فخامتكم ما يجيش في صدر كل كردي من المطالبين", كما أشارت المذكرة "أنه واعتمادًا منهم على وعد الدولة البريطانية انضموا إلى المملكة العراقية الجديدة وبهوية مزدوجة أى جنسية عراقية وقومية كردية", وبتأثير ذلك أقرت عصبة الأمم التزامات وشروط على الحكومة العراقية لتنفيذها[٥].

---

(١) حامد محمود عيسي، القضية الكردية فى العراق، ص ١٣٠.

(٢) حامد محمود عيسي، القضية الكردية فى العراق، ص١٣٠.

(٣) نفسه، ص ١٣١، عبدالفتاح على البوتانى، المرجع السآبق، ص٧٩.

(٤) عبد الفتاح على البيوتاني, المرجع السآبق, ص٧٩.

(٥) نفسه،نفس الصفحة.

كما رفعت القوات الكردية وقبل التوقيع على المعاهدة مذكرة أخري أكثر تفصيلاً ووضوحا تضمنت مطالب الكرد, وهي أشبه بنوع مبسط من (الحكم الذاتي) إلى رئيس الوزراء والمندوب السامي، إلا أن هذه المطالب لم تؤخذ بعين الاعتبار فبعد التصديق على المعاهد ونشرها لم يجد الكورد ما طالبوا به من ضمان للحقوق الكوردية فيها حينما شاء الإسيتاء العام فى كوردستان، وشرع الكورد بتقديم العرائض والمذكرات وبرقيات الاحتجاج إلى المندوب السامي والملك فيصل، فضلاً عن مضابط عديدة قدمت إلى سكرتارية عصبة الأمم وتطور الأمر بعدئذ من الدعوه إلى الحصول على شكل من أشكال (الحكم الذاتي) إلى الدعوة إلى تشكيل (حكومة كردية مستقلة) تحت إشراف بريطانيا أو عصبه الأمم لذا فقد أفزع هذا التوجيه القومي الكردي الحكوتين العراقية والبريطانية فشرعتا باتخاذ الوسائل باستخدام الدهاء وبذات الوعود ثم انتهت كالعادة باستخدام القوة العسكرية الفاشية[١].

ومن الوسائل التى اتُبعت فى مناهضه المطالب الكردية واحتوائها الدين الاسلامي الحنيف ودغدغة المشاعر الدينية لدي الكرد والتاكيد على الاخوة فى الدين فقد ساندت الدعاية الحكومية ووسائلها لاحتواء المطالب الكردية ظهور منشورات وزعت فى السليمانية فى ١٩ أغسطس/ آب ١٩٣٠ وموقعه باسم المسلم الموحد الكردي ويظهر من أسلوبها أنها دينيه الاتجاه، فقد نددت تلك المنشورات بالشخصيات الكردية التى حملت فى حينه لواء المطالب القومية الكردية وهم كل من " توفيق القزاز والشيخ قادر الشيخ سعيد وعزت بك عثمان باشا ومحمد عبدالرحمن اغا ورمزي أفندي وكذلك متصرف السليمانية وعزت الطوبجي اللذان وصلا إلى حلجة فى ٢٤ أغسطس / آب ١٩٣٠ لفرض التأييد للمطالب الكوردية، وأيدهما هناك حسن بك العلي بك، وعلى بك الأحمر بك، ومصطفي بك بن جعفر سلطان[٢].

وبهذا فإن هذه المنشورات "تضمنت دعوه صريحة إلى الزعماء الكرد إلى مصالحة السلطات الحكومية العراقية والتخلي عن مطالبهم القومية لاسيما من خلال العبارات التى تُقال من مؤيدين للوحدة العراقية وباذلين الجهود فى سبيل توحيد مكانه الإسلام واستعلاء أعلام حكومتنا الاسلامية " كما نددت هذه المنشورات بالمضابط التى رفعها الزعماء الكورد للسلطة العراقية بقولها " فينبغى ألا تنظروا إلى مضابطهم وبرقياتهم بنظر الإعتبار حيث أن بلادنا الكردية بلاد إسلامية ويظهر بوضوح هنا أنها كانت تركز فى دعايتها على الدين وتسقط من حسآبها القومية"[٣].

أما عن تطور الحركة القومية الكردية، فقد انتهت فترة الانتداب البريطاني ١٩٣٠، ولكن لم يتغير الوضع بالنسبة للكرد الذين اكتشفوا أن الحكم الملكي ما هو الا منقذ لكل ما تمليه عليه لندن لحماية مصالحها البترولية، وأصبحت عقيدة الكرد أنه طالما لم يستبدل بهذا النظام نظام ديمقراطي فى بغداد فسوف يكون

---

(١) عبد الفتاح على البيوتاني, المرجع السآبق ، ص ٨٠.

(٢) عبدالفتاح على البوتانى، المرجع السآبق، ص٨٠، ٨١.

(٣) نفسه، ص ٨١.

حصولهم على حقوقهم القومية شبه مستحيل ومنذ ذلك الوقت عمل القوميون والوطنيون العرب والكرد جنباً إلى جنب فى العراق بهدف الإطاحة بالحكم الملكي، ففي السنوات اللاحقة تبدلت الأمور كلياً، وأصبحت الدولة العراقية على أسس جديدة دستورية إذ جري استفتاء بشأن إعلان الدولة وقد شارك فى الإستفتاء معظم الكرد، وقام نتيجة ذلك مجلس نيابي مُثلت فيه كردستان كجزء من المملكة العراقية وبدأ المندوب السامي يتحدث بلهجة جديدة، تنسجم مع ما ألت إليه الأمور وترتيبات الدولة الجديدة وباشراف وموافقة عصبة الأمم[1].

أما عن موقف عصبة الأمم من الحقوق القومية الكردية، فوضح حينما رُشح العراق بعد توقيع المعاهدة العراقية الإنجليزية ١٩٣٠ بقبوله عضوًا فى عصبة الأمم ١٩٣٢ لضمان استمرار تمتع الأقليات فى العراق بحقوقهم القومية، ولذلك دعا مجلس العصبة لجنة الانتدابات إلى وضع الشروط التى يمكن معها الاعتراف بانتهاء الانتداب، وفى ٢٨ يناير ١٩٣٢ تقدم إلى منضدة مجلس العصبة المركيز تيود ولي رئيس اللجنة الدائمة للانتدابات تقرير بشأن الشروط العامة التى يجب استيفاؤها قبل إلغاء الانتداب، والضمانات التى ينبغي أن يتكفل بها وهذه الضمانات تتلخص فى[2]:

أ) صيانة الأقليات العرقية، واللغوية، والدينية بجملة نصوص تدمج فى تصريح يقضي به العراق أمام مجلس العصبة، ويتقبل الأصول التى وضعها المجلس فيما يتعلق بالضمانات التى تخص الأقليات، وفيما يتعلق بالعلاقات الخارجية لحفظ المصالح الأجنبية والامتيازات والاتفاقيات والعهود الدولية العامة والخاصة وقد كانت أهم الشروط المطلوبة من العراق طبقا لقرار العصبة فى ٢٨ يناير ١٩٣٢ **كما جاء فى :- المادة الرابعة**، تتضمن نظام الانتخاب تمثيلاً عادلاً للأقليات العنصرية، أو اللغة، أو الدين، لا يخل بحق أى من الرعايا العراقيين لا في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية كالقبول فى الوظائف العامة، والمناصب، ورئيس الشرف، أو ممارسة المهن والصناعات المختلفة، ولا يوضع قيد على حرية استعمال أى من الرعايا العراقيين لأية لغة فى العلاقات الخصوصية، أو فى التجارة أو فى الدين، أو فى الصحافة، أو المنشورات من جميع الأنواع أو فى الاجتماعات العادية، ورغمًا من جعل الحكومة العراقية اللغة العربية لغة رسمية، ورغمًا عن التدابير الخاصة التى ستتخذها الحكومة العراقية بشأن استعمال اللغتين الكردية والتركية تلك التدابير المنصوص عليها فى المادة التاسعة، ومن هذا التصريح يعطي الرعايا العراقيون الذين لغتهم غير اللغة الرسمية تسهيلات مناسبة لاستعمال لغتهم شفويًا أو كتابة أمام المحاكم .

والمادة الخامسة تذكر أن للرعايا العراقيين الذين ينتمون إلى أقليات عنصرية، أو دينية، أو لغوية يتمتعون قانونًا وفعلاً بنفس المعاملة والأمان الذي يتمتع بها سائر الرعايا العراقيين، ويكون لهم بوجه خاص نفس الحق فى أن يحفظوا، ويديروا، ويراقبوا على نفقتهم، أو أن يؤسسوا فى المستقبل معاهد خيرية، أو دينية، أو

(١) حامد محمود عيسي القضية الكردية فى العراق، ص ص ١٣١، ١٣٢

(٢) نفسه، ص ١٣٥ – ١٣٧

اجتماعية، أو مدارس، وغير ذلك من المؤسسات التهذيبية مع حق استعمال لغتهم الخاصة وممارسة دينهم فيها بحرية .

وجاءت المادة التاسعة تنص على موافقة الحكومة العراقية على أن تكون اللغة الرسمية فى الأقضية التى يسود فيها العنصر الكردي من ألوية الموصل، وأربيل، وكركوك، والسليمانية اللغة الكردية بجانب اللغة العربية، أما قضائي كفري وكركوك حيث قسم كبير من السكان هم من العنصر التركمانى فتكون اللغة الرسمية بجانب اللغة العربية إما الكردية أو التركية، كما توافق الحكومة العراقية على أن الموظفين فى الأقضية المذكورة يجب أن يكونوا – إن لم تكن هناك أسباب وجيهة – ملمين باللغة الكردية أو التركية حسبما تقتضي الحال، ومقياس انتفاء الموظفين للأقضية المذكورة وإن كان الكفاءة ومعرفة اللغة قبل العنصر كما هو الحال مع سائر أنحاء العراق، فإن الحكومة توافق على ان ينتفي الموظفين كما هى الحالة إلى الآن، وعلى قدر الإمكان من بين الرعايا العراقيين الذين أصلهم من تلك الأقضية .

نقلاً عن / محمود زايد: دولة كردستان المستقلة والمؤامرات الغربية والإقليمية لاجهاضها، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠١٥، ص٤٤٨.

ثبت المصادر والمراجع

١. باسيل نيكيتين، الأكراد، أصلهم، تاريخهم، مواطنهم، عقائدهم، عاداتهم، آدآبهم، لهجاتهم، قبائلهم، قضاياهم، طرائف عنهم، قدم له المستشرق الشهير، لويس ماسينون، دار الروائع، بيروت ١٩٩٩.

٢. جليلى جليل وآخرون، الحركة الكردية فى العصر الحديث، دار الرازى، بيروت ١٩٩٢.

٣. حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٢.

٤. حامد محمود عيسى، القضية الكردية فى تركيا، مكتبة مدبولي القاهرة، ٢٠٠٢.

٥. حامد محمود عيسى، القضية الكردية فى العراق من الإحتلال البريطانى إلى الغزو الأمريكى (١٩١٤– ٢٠٠٤) مكتبة مدبولى، القاهرة، ٢٠٠٥.

٦. رياض الصمد، العلاقات الدولية فى القرن العشرين، تطور الأحداث لفترة ما بين الحربين ١٩١٤– ١٩٤٠، المؤسسة الجامعية للدرسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦.

٧. سمعان بطرس فرج الله، العلاقات السياسية فى القرن العشرين، الجزء الأول (١٨٩٠– ١٩١٨م)، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٨٠.

٨. عبدالفتاح على البوتانى، الحركة القومية الكوردية التحررية، دراسات ووثائق، تقديم خليل على مراد، دار سيريز للطباعة والنشر، كوردستان العراق، دهوك ٢٠٠٤.

٩. .....، دراسات ومباحث فى تاريخ الكورد والعراق المعاصر، دار سييريز للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠٠٧.

١٠. على تتر توفيق، الحياة السياسية فى كوردستان (١٩٠٨– ١٩٢٧) ترجمة تحسين آبراهيم الدوسكى، مراجعة عبدالفتاح على البيوتانى، سييريز، مطبعة خاني، دهول ٢٠٠٧.

١١. محمود زايد، دولة كردستان المستقلة والمؤمرات الغربية والإقليمية لإجهاضها، دار الرواق الأزهرى، القاهرة ١٤٣٦هـ/ ٢٠٠٥.

١٢. نيرثار نعمان باجلوى، الحركة القومية الكوردية التحررية فى كوردستان تركيا (١٩٢٧– ١٩٣١)، دار سييريز للطباعة والنشر، مطبعة حجى هاشم، أربيل، ٢٠٠٧.